وافق على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المناجم.. مجلس الوزراء:

مناقشة التقرير الخاص بمديونية المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج

التشديد على ملاحقة وضبط مرتكبي الحادث الإجرامي بمدينة الثورة الرياضية

صنعاء / سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المناجم والمحاجر.. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدارها.

ويتكون المشروع المقدم من وزارة النفط والمعادن من 87 مادة موزعة على ستة فصول تشمل التسمية والتعاريف، التراخيص، أحكاماً عامة ومشتركة، القيد والتسجيل، الرسوم فأحكاماً ختامية.

ويعكس القانون الجديد للمناجم والمحاجر ومشروع لائحته التنفيذية أفضل طرق الممارسات الدولية التي تتوافق مع متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء ومع تشريعات التعدين في دول الجوار.

التأكيد على التزام بلادنا بالمواثيق والاتفاقيات الدولية بعدم الزج بالأطفال في النزاعات المسلحة

ويهدف القانون واللائحة بشكل رئيسي إلى تأكيد الشفافية والكفاءة والمسئولية المنظمة والتوصل إلى نهج متوازن بين إشراف الحكومة وحقوق المستثمر، حيث يتميز القانون واللائحة التي أعدت من قبل المختصين في هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بالشفافية في إجراءات منح التراخيص من خلال تحديد المدة الزمنية اللازمة لمنحها وبشكل واضح لا يسمح بتأخير إجراءات المنح، فضلا عن تحديد حقوق والتزامات المستثمرين بشكل واضح لا يسمح بالاجتهادات الشخصية، وكذلك التأكيد على إلغاء التفاوض عند منح التراخيص النموذجية التي تعتمد على الأحكام والشروط الواردة في القانون ولائحته التنفيذية.

كما تم تضمين مشروع اللائحة التنفيذية للقانون أحكاماً خاصة بالصحة والسلامة وحماية البيئة تلزم المستثمر بمراعاة أحكام التشريعات والأنظمة النافذة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة لما من شأنه الحفاظ على هذه الجوانب، إلى جانب تضمين القانون واللائحة لمواد تتعلق بسلطة الضبط والتفتيش التي تعطي الهيئة الحق في الدخول إلى مواقع العمليات الخاصة بها وفقا للقانون وبشكل دوري لأغراض مراقبة العمليات الجارية فيها وفحص السجلات والوثائق المتعلقة بها والرفع بالتقارير عن ذلك للتأكد من الالتزام بأحكام هذا القانون إلى غير ذلك من المميزات المعززة للشفافية في هذا القطاع.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من وزارة الشئون القانونية بشان أعمال منع إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في الجمهورية اليمنية، بناء على المذكرة المقدمة من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

وجدد المجلس بهذا الخصوص التأكيد على التزام الجمهورية اليمنية بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بعدم الزج بالأطفال في النزاعات المسلحة.. مشيراً إلى أن الجمهورية اليمنية ستعمل على سن التشريعات الكفيلة بعدم الزج بالأطفال في النزاعات المسلحة.

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير المالية عن نتائج أعمال اللجنة الفنية المكلفة بالنظر في مديونية المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي،حيث اشتمل التقرير على مجموعة من الإجراءات لمعالجة سداد المديونية المستحقة للصندوق لدى المؤسسة.

وكلف المجلس بهذا الخصوص وزير الصناعة والتجارة بمراجعة الإجراءات المقترحة من قبل اللجنة الفنية وفي ضوء تقرير اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشان المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج، وعلى أن يتم مناقشة الموضوع في الاجتماع القادم للمجلس، مع التركيز على معرفة المتسببين في هذه المديونية من إدارة المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم في ضوء هذه التقارير.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من وزير شئون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب للفترة من 14 ابريل حتى 2 مايو 2011م.

وتضمن التقرير مشاريع القوانين والاتفاقيات التي وقف أمامها مجلس النواب خلال هذه الفترة إلى جانب تقارير الزيارات الميدانية للجان الدائمة وغيرها من التقارير الرقابية.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي عدد مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة والمحالة إلى اللجان الدائمة للمجلس والتي مازالت قيد الدراسة يصل إلى 18 مشروع قانون، و16 مشروع تعديل لقوانين، إضافة إلى 11 اتفاقية ثنائية وإقليمية ودولية وأربع اتفاقيات قروض.

كما اطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير الداخلية بشان الأوضاع الأمنية ومستجداتها في ظل الأزمة الراهنة وما تبذله الأجهزة الأمنية المختلفة من جهود لتعزيز أجواء السكينة والاستقرار والحفاظ على الأمن العام.

ولفت التقرير إلى الحادث الإجرامي بحق شباب تصحيح المسار المعتصمين في مدينة الثورة الرياضية الأسبوع الماضي الذي ارتكبته بعض عناصر أحزاب (اللقاء المشترك) تجاه هؤلاء المعتصمين السلميين والمؤيدين للشرعية الدستورية.. مبيناً أن عدد الجرحى في هذه الحادثة تجاوز 700 جريح.

وعبر المجلس عن إدانته الشديدة لهذه الحادثة والأساليب غير الديمقراطية التي تنتهجها بعض عناصر أحزاب اللقاء المشترك في مثل هذه المسيرات التي تتعارض مع حق التظاهر السلمي المكفول بموجب الدستور والقوانين.. مشدداً على ضرورة ملاحقة وضبط المتهمين في مثل هذه الحوادث وتقديمهم للعدالة.

محلي الحديدة يشيد بدور الأمن في ضبط الخلايا الإرهابية

الحديدة / أحمد كنفاني:

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي لمحافظة الحديدة في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ أكرم عبدالله عطية احتياجات المديريات من المشاريع والأنشطة المنفذة من قبل المجالس المحلية فيها خلال الفترة الماضية والصعوبات التي وقفت أمامها اضافة الى عدد من التقارير المقدمة من بعض المكاتب الخدمية والتنفيذية في المحافظة خلال الربع الأول من العام الجاري.

واستعرض الاجتماع المشاكل التي تواجه تنفيذ بعض المشاريع الخدمية والمتعثرة منها وكيفية وضع الحلول والمعالجات المناسبة لها كما استعرض الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي حسن أحمد الانعكاسات السلبية الناجمة عن تطورات الأوضاع السياسية الجارية في الساحة الوطنية على الشأن المحلي ونجاحه في مسار العملية التنموية والخدمية في المحافظة.. مشدداً على ضرورة تعزيز الدور الرقابي وحل كافة مشاكل المواطنين.

وقد اشاد الاجتماع بالدور البطولي لرجال الأمن في المحافظة في ضبط الخلايا الإرهابية في العمليات الأخيرة التي قاموا بتنفيذها وأدان استغلال بعض القوى السياسية لمناخ الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور للدفع نحو التصعيد وتأزيم المشهد السياسي ودفع البلاد الى الفتنة والفوضى والتخريب مؤكداً في البيان الصادر عن الاجتماع التأييد والتمسك بالشرعية الدستورية بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورفض أي انقلاب على الديمقراطية والوقوف ضد كل من يسعى للفتنة والاضرار بمصالح الوطن والمواطنين وإقلاق السكينة العامة.

وكان المحافظ عطية قد اشاد خلال الاجتماع بجهود أعضاء السلطة المحلية في المحافظة داعياً اياهم الى التعاون والتنسيق وتكامل جهودهم ومتابعة سير تنفيذ المشاريع الخدمية ومعالجة أسباب تعثر بعضها بما يلبي احتياجات قوى وعزل المديريات ويعمق ضمانات التنمية المستدامة.

توزيع أرباح صندوق التوفير البريدي بنسبة ربحية (16) بالمائة

صنعاء / سبأ :

وزع صندوق التوفير البريدي بالهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي أرباحه للعام 2010 بقيمة مليارين و442 مليون ريال، بزيادة 584 مليون ريال عن العام الذي يسبقه.

وأوضح مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي عبداللطيف أبو غانم أن الأرباح الموزعة على المودعين حددت بنسبة 16 في المائة، مؤكدا أن الزيادة تعتبر من أعلى الأرباح الموزعة في السوق المحلية.

وأرجع أبو غانم الزيادة في الأرباح إلى ما حققته الهيئة من خلال استثمار أموال المودعين بشكل مبني على أسس استثمارية اقتصادية وتنموية سليمة، فضلا عن نتيجة تنوع استثمارات صندوق التوفير البريدي خاصة في قطاع الاتصالات، حيث يمتلك نسبة 25 في المائة في رأس مال الشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن) وكذا مساهمته بنسبة 2,85 في المائة في رأس مال شركة يمن موبايل للهاتف النقال.

وأشار إلى أن الاستثمارات في صندوق التوفير البريدي بلغت العام الماضي 2010م 19 مليارا و642 مليون ريال، مقارنة بـ 16 مليارا و337 مليونا في العام الذي يسبقه.

ولفت إلى أن الهيئة ساهمت في خلق وتعزيز العملية الاقتصادية في البلاد كون البريد اليمني يمثل بنية تحتية اقتصادية للدولة ومجالا خصبا في استثمار أموال المودعين.

وكان تقرير إحصائي أظهر ارتفاع أرصدة صندوق التوفير البريدي خلال العام الماضي 2010 إلى 22 مليارا و659 مليون ريال، مقارنة بـ 19 مليارا و798 مليون ريال العام الذي يسبقه بنسبة زيادة بلغت 14 في المائة.

وأوضح التقرير أن عدد حسابات المودعين في الصندوق ارتفع خلال الفترة نفسها إلى 457 ألفا و334 حسابا، مقارنة بـ 408 آلاف و512 حسابا العام 2009م.

وحسب التقرير فقد ارتفعت إيرادات الهيئة من خدمة التوفير إلى مليار و142 مليون ريال العام 2010م مقارنة بـ 764 مليونا و660 ألف ريال العام 2009م.

يشار إلى أن عدد المكاتب التي تقدم خدمات صندوق التوفير البريدي ارتفع من 277 مكتب في العام 2009م إلى 308 مكاتب في العام 2010م.

بع سيارتك وامش برجلك

أمل عبد المولى أنعم

إن ما يحدث في العاصمة صنعاء في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها الوطن يعتبر أمراً غريباً ومثيرا للدهشة، وان كان حدس احد سائقي التاكسي صحيحا في انه أمر مقصود بهذا التوقيت للسيطرة على منافذ الشوارع وتحديد السير في طرق محددة منعا للشغب والفوضى فهذا أمر أكثر للغرابة والدهشة.

فما يعانيه المواطن من ازدحام شديد وقطع لكل الشوارع المهمة والحيوية والرئيسية أصبح عاملا مدمرا في ظل الهبة الجماعية التي يعيشها الشعب وتذمره من الأوضاع الاقتصادية و السياسية والمعيشية.

ومن وجهة نظري اعتبره قراراً غير صائب لشحن أنفس الناس وزيادة غضبهم فنحن نمر بأزمة حقيقية ماليا واقتصاديا وسياسيا ولم يعد المواطن يفكر بالجسور والأنفاق الآن وبهذا التوقيت الصعب.

وأكثر ما يزيد الأمر سوءاً هو العشوائية في قطع جميع الشوارع بدون تخطيط أو مراعاة لأقرب نقطة للوصول وبالذات شارعي حدة والزبيري واللذين يعتبران قلب العاصمة وطريقين رئيسيين للوصول إلى المرافق المهمة.

ألا يكفي ما نعانيه من سائقي الباصات الصغيرة والدراجات النارية الذين لا يحترمون النظام ويتسببون بكوارث وخسائر مالية عديدة لمجرد أن يقف لراكب أو ينزل آخر. وبدون وجود قانون يحدد لهم أماكن محددة للوقوف واحترام الإشارات المرورية والتنبيه لمن خلفهم بما سيفعلون في الشارع، فمن أجل ثمن أجرة راكب يتسبب بخسائر لآخرين خلفه ويأتي شرطي المرور ليقول المخطئ هو من بالخلف أو ثلثين بثلث!.

ألا يكفي الازدحام الشديد وخاصة من الساعة 10 حتى 1 ظهرا والاختناق الذي تشهده الشوارع والمعاناة التي يعانيها كل من يقود سيارة بالعاصمة وما يزيد الطين بلة أن شرطي المرور يأتي ويقول لك اربط حزام الأمان فمن الأحرى أن يلتفت للعبث الذي يقوم به سائقو الباصات الأجرة والموتورات.

وتجد هذا الشرطي يحرر مخالفة لعدم ربط حزام الأمان ونحن نمشي بسرعة 20 كيلو متراً فماذا سيفعل حزام الأمان لمركبة تمشي بسرعة السلحفاة.

إنني استغرب أن يتم إغلاق شوارع مهمة لفترة تصل إلى سنة! أيعقل أن تعطل مصالح لمدة عام وأن يستغرق مشوار مدته 10 دقائق ساعة ونصف ليصل المرء إلى مكان عمله!.

وأكثر ما يدهشني هو كيف قامت دولة خارجية ببناء جسور عملاقة وأنفاق ونحن في وطننا نسمي ما نراه بالشوارع جسورا وهي لا تتعدى (المعدية) باللهجة المصرية.

إنني أناشد ذوي الاختصاص بإعادة النظر في المخطط الفاشل الذي رسموه في شارع حدة والزبيري وأطالبهم بإعادة النظر فيه والبحث عن اقرب المنافذ وتوفير اقرب نقطة وصول. أو انصح أن يبيع كل واحد سيارته ويمشي بقدميه في عاصمة الدولة.

في اجتماع للمكتب التنفيذي بحضرموت

التأكيد على محاربة التسيب الإداري ومعاقبة المتقاعسين

المكلا / سبأ:

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة حضرموت في اجتماعه أمس بمدينة المكلا برئاسة وكيل المحافظة أحمد جنيد الجنيد الإجراءات المتبعة من قبل مؤسستي المياه والصرف الصحي والكهرباء بمناطق حضرموت الساحل بشأن تأمين خدمات المياه والكهرباء لمواجهة زيادة الاستهلاك .

وأكد الاجتماع ضرورة اتخاذ التدابير والمعالجات المناسبة لتجنب حدوث أي عجز في إمدادات الكهرباء خلال فصل الصيف.

واستعرض المكتب التنفيذي عدداً من التقارير عن التهيئة والترتيبات لإجراء الامتحانات لمدارس التعليم الأساسي والثانوي للعام الدراسي الحالي، وكذا نشاط فرع الهيئة العامة لحماية البيئة ومطار المكلا الدولي.

وفي الاجتماع شدد الوكيل الجنيد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين ومعالجة الاختناقات في تموينات المشتقات النفطية..

وأكد أهمية أن يضطلع أعضاء المكتب التنفيذي بدورهم في الارتقاء بالأداء التنفيذي والرقابي والتفاعل مع قضايا المواطنين والبت فيها أولاً بأول ومحاربة التسيب الإداري.

ولفت إلى ضرورة الالتزام بالدوام الرسمي في مختلف المؤسسات والمرافق الحكومية واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية المناسبة بشأن المتقاعسين عن أداء مهامهم وواجباتهم الوظيفية وفقاً لأنظمة ولوائح الخدمة المدنية .